التنشئة السياسية بين ايديولوجيا السلطة وثقافة المجتمع

(ازمة الهوية الوطنية وحلول التعايش السلمي في العراق)

أ.م.د. عقيل عبد جالي جبر
كلية الاداب/الجامعة المستنصرية

م.م. ولاء عبد جالي جبر
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية
abdwalaa525@gmail.com

الملخص

تغيير التنشئة السياسية سايكولوجا الفرد وبنية المجتمع من خلال وسائلها والياتها المتعددة ، وتوثر في الوعي المجتمعي والهوية الوطنية ، فالتنشئة السياسية تعد عاملاً مهماً في تأسيس مجتمع واعي يشعر بالانتماء والولاء للهوية الوطنية او على العكس من ذلك اذا ما تم تسييس تلك التنشئة لخدمة ايديولوجيا السلطة ومن خلال بحثنا هذا سنوضح تأثير التنشئة السياسية على المجتمع العراقي ماقبل عام ٢٠٠٣ وما بعده ، ومالها من اهمية في تعزيز الحوار والهوية الوطنية .

الكلمات المفتاحية: التنشئة السياسية، الهوية الوطنية، الانتماء الوطني، المجتمع العراقي، الوعي المجتمعي.

Political Socialization between the Ideology of Power and the Culture of Society (The Crisis of National Identity and Solutions for Peaceful Coexistence in Iraq)

Assistant. Prof. Dr. Aqeel Abdul Jali Jabr
College of Arts/Al-Mustansiriya University
Dr.aqeel2000@uomustansiriyah.edu.iq

Assistant Lecturer .Walaa Abdul Jali Jabr
College of Political Science/Al-Mustansiriya University
walaa@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

Political socialization changes the psychology of the individual and the structure of society through its various means and mechanisms, and affects societal awareness and national identity. Political socialization is an important factor in establishing an aware society that feels belonging and loyalty to the national identity, or on the contrary, if this socialization is politicized to serve the ideology of power. Through this research, we will clarify the impact of political socialization on Iraqi society before and after 2003, and its importance in strengthening dialogue and national identity. Keywords: Political socialization, national identity, national belonging, Iraqi society, community awareness.

المقدمة

التنشئة السياسية هي عملية تعلم وتكوين المواطنين السياسيين، وتعد واحدة من أهم العمليات التي تؤثر على تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني،و في العراق تؤثر التنشئة السياسية على تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني في ظل الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تتميز التنشئة السياسية في العراق بالعلاقة بين السلطة والمجتمع، وتؤثر على تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني. في هذا البحث، سنقوم بدراسة التنشئة السياسية في العراق وتأثيرها على تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني.

هذا البحث يهدف إلى دراسة التنشئة السياسية في العراق وتأثيرها على تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني، وكذلك دراسة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على التنشئة السياسية في العراق.

اشكالية البحث

تواجه التنشئة السياسية في العراق العديد من التحديات، بما في ذلك:

- تأثير الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على التنشئة السياسية.
- تأثير العلاقة بين السلطة والمجتمع على التنشئة السياسية.
- تأثير النموذج السياسي على التنشئة السياسية.

فرضية البحث

تكمن فرضية البحث في سؤال جوهري : ما هو تأثير التنشئة السياسية على تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني في العراق؟

المبحث الاول

التنشئة السياسية تقاسم الادوار بين السلطة والمجتمع

انطلاقاً من مفهوم التنشئة السياسية ، الذي ينص على انها عملية نقل التراث السياسي من جيل الى جيل بهدف بناء شخصية الوطن والمواطن وبناء الدولة والمجتمع ، نجد ان التنشئة السياسية تنبثق من التنشئة الاجتماعية فلا يمكن فصل احداهما عن الاخرى وفي هذا المبحث سنوضح ذلك الترابط من خلال ثلاث مطالب اساسية وهي:

المطلب الاول :التنشئة السياسية ابعادها مصادرها والياتها الاجتماعية

ابعاد التنشئة السياسية

تنقسم ابعاد التنشئة السياسية الى قسمين وهما:

١. التنشئة السياسية المباشرة (الرسمية) هي عملية تعلم وتكوين المواطنين السياسيين من خلال المشاركة المباشرة في النشاطات السياسية ومن المؤسسات التي تسهم في التنشئة السياسية المباشرة (الاحزاب السياسية ،المؤسسات الاعلامية ، مؤسسات المجتمع المدني) (ينظر: ابراش ،١٩٩٨).

٢. التنشئة السياسية الغير مباشرة: هي عملية تعلم وتكوين المواطنين السياسيين من خلال وحدات البناء الاجتماعي (الاسرة، المدرسة ، العشيرة ، الدين)(السالم، ص٢٣-٢٤).

كما ان للتنشئة السياسية ، بوصفها عملية تعليم الفرد القيم والاتجاهات والمعارف السياسية والاجتماعية وتطبيقها عليه عبر مجموعة من المؤسسات التي تقوم بهذه الوظيفة وفقاً للظرف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،تؤشر وجود ثلاثة ابعاد ،**بعد شخصي** يتعلق بالفرد المتعلم ،**بعد اجتماعي** يتعلق بتعليم القيم والافكار المأخوذة من المجتمع والبيئة المحيطة به ، و **بعد سياسي** يتعلق بانعكاس البعدين السابقين على البعد الاخر، وبهذا يشار الى التنشئة السياسية – الاجتماعية بأنها عبارة عن تفاعل ثلاث انساق : نسق شخصي يتعلق بالفرد وتوجهاته وشخصيته وموروثه ونسق اجتماعي يتمثل في طبيعة البيئة

الاجتماعية والعادات والقيم التي تحكمها ونسق سياسي الذي هو تفاعل بين النسقيين الشخصي والاجتماعي وعلاقتهما بالنسق السياسي(ينظر: محمد، ١٩٨٩)

مصادر التنشئة السياسية

١. العائلة: هي واحدة من أهم مصادر التنشئة السياسية، حيث تعكس القيم والاتجاهات السياسية للوالدين على الأبناء، وتعد العائلة الخلية الاجتماعية الاولى التي ينشأ فيها الطفل وهي الممثلة الاولى للثقافة واقوى الجماعات تأثيراً في سلوك الفرد(الرشدان ، ١٩٩٩).

٢. المدرسة: يشب الطفل ويبلغ السادسة وهو يحمل بذور وعي سياسي لا يظهر سلوكيا بقدر ما يستبطن سيكولوجياً، وتأتي المدرسة كمرحلة تالية ليدخل الطفل من خلالها عالما آخر، عالم الكتابة والقراءة، والتلقين الممنهج للمعلومات الثقافية والسياسية، فمن خلال المؤسسات التعليمية يتوعى الطفل ويطلع على الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، ويبدأ في فهم السياسة كشيء متجسد في أشخاص ورموز ومؤسسات وتعمل المدرسة على تلقينه أحكام قيمة إيجابية أو سلبية حول الشأن السياسي ونظراً لأهمية المدرسة في التنشئة الاجتماعية بشكلاً عام والسياسية بشكلاً خاص، لجأت كل دول العالم إلى جعل التعليم - خصوصاً في مراحله الأولى رسميا، وليس هذا خدمة للمواطنين فقط ولكن أيضاً رغبة من الدولة في التحكم في مناهج التعليم وفي المعرفة التي ستلقى للتلاميذ، ليضمن النظام السياسي أن المدرسة لن يقتصر دورها على التعليم، بل ستعمل على إعادة إنتاج المجتمع، وتدعيم النظام الاجتماعي / السياسي القائم، بشرعنة مسلماته ومرتكزاته الأساسية فعن طريق البرامج التعليمية المقررة يتمكن الطالب من الاطلاع على عدد من المعلومات السياسية المتعلقة بالدولة ورئيسها وتشكلاتها السياسية، أنظمتها ودساتيرها والاطلاع على الثقافة السياسية بوجه عام في الداخل والخارج (ابراش ،١٩٩٨) ، وبذلك تعد المدرسة عاملاً مهماً من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية، فإنها تعمل بوسائلها المختلفة عملاً يشبه إلى حد كبير عمل العائلة، فالمدرسة تعمق من شعور الانتماء للمجتمع وتساهم في بناء شخصية الفرد وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضوا مشاركاً في المجتمع(الطبيب ،٢٠٠١)

٣. المؤسسة الدينية: ونعني بالمؤسسات الدينية تلك الجماعات والطوائف والهيئات الدينية وأماكن العبادة المختلفة) ، وتقوم دور العبادة بدور مهم ووظيفة حيوية في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية لما تتميز به من خصائص فريدة ؛ أهمها إحاطته بها له من التقديس ، وثبات وايجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد والإجماع على تدعيمها . وتلعب دور العبادة دوراً بارزاً ومؤثراً في عملية التنشئة بالنظر لما تطرحه وتدعو المجتمع إليه من قيم تحض عليها التعاليم الدينية ، التي يؤمن بها الأتباع في أي مجتمع ،والدين هو كل ما يتكون من معتقدات وشعائر ومراسيم ترتبط بأشياء مقدسة تجمع أتباعه وأعضاءه بوحدة أو مجموعة واحدة متماسكة لها كـ (الكنيسة ، أو المعبد ، أو المسجد ، أو المذهب ، وغير ذلك)(مير،١٩٨٧)

ويؤثر الدين بشكل مباشر في غرس القيم والأفكار والمعتقدات في إطار المنظومة الفكرية العامة للفرد، وقد يعمل التوجيه الديني على تعميق نمط ثقافة سياسة سائدة لدى المجتمع ،ويؤدي الدين دوراً مؤثراً ومهماً في عملية التنشئة الاجتماعية - السياسية عن طريق بناء التكوين النفسي للفرد وغرس قيم وعادات وتقاليد تحدد له توجهاته وسلوكه السياسي وتتفاعل مع ادوات التنشئة الأخرى مثل المدرسة والأسرة في عملية التنشئة وتحدد موقف الفرد من النظام السياسي وثقافته (المنوفي،١٩٨٠).

٤. الاحزاب السياسية:تمارس الاحزاب السياسية دوراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية - السياسية ، إذ تقوم بتلقين وغرس مجموعة من القيم والمعايير السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين وبشكل

تدريجي عن طريق عملها الحزبي والشعبي، فالأحزاب السياسية تعمل على جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة كـ التأهيل السياسي وخلق الثقافة السياسية بدلاً من الاهتمام بالقضايا الفردية، فهي تسهم في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل نمط الثقافة السياسية القادرة على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع ، وهي تعمل على غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية السياسية ، ومنها تعلم الممارسة الديمقراطية بما فيها من انتخابات ومحاورات ونقاشات وتقبل الرأي الآخر ، وكذلك تسهم في تعلم العمل الجماعي(منصور،٢٠٠٤)

اليات التنشئة السياسية الاجتماعية

١- التعليم المباشر : يلجأ المحيطون بالطفل أحياناً إلى تعليمه بصورة مباشرة ومقصودة أدواراً اجتماعية أو أنماط سلوكية لتتناسب مع مكانته الاجتماعية التي يحتلها بحكم جنسه أو عمره . كما يلجوين أيضاً إلى تعليم الطفل قيماً معينة ومعاييراً سلوكية معينة مرتبطة بمكانته الاجتماعية ،وذلك بطريق مباشر عن طريق تعليمهم الأدوار الاجتماعية .

٢- المواقف : يتعلم الفرد كثيراً من الأدوار الاجتماعية عبر المواقف التي يمر بها ، فإن كان سلوكه إيجابياً وكما هو متوقع فأنه سيثبت عنده بالمكافأة، وإذا كان عكس ذلك فإنه سيغيره نظراً للمعارضة التي سيواجهها من قبل الآخرين.

٣- اتخاذ الآخرين المهمين نموذجاً : يتعلم الفرد أدواراً اجتماعية وأنماطاً سلوكية معينة عن طريق تقليد المحيطين به، كما أنه يكتسب ويتعلم ايضاً اتجاهاتهم نحو الأشياء والموضوعات والأفراد الموجودين في البيئة ، كاتجاهاتهم نحو المدرسة والمدرس وغيره(ابراهيم،١٩٩٥)

المطلب الثاني: بنية الدولة في المجتمعات التقليدية ومحددات الوعي السياسي :

تعد طبيعة الدولة في المجتمعات العربية : أبنية تقليدية فهي لم تعد تظهر إلا كواحدة من الأشكال التاريخية الممكنة التي بواسطتها تؤكد جماعة ما وحدتها السياسية، وتحقيق مصيرها وذلك حسب تعريف ..ج. فروند المستمد هو ذاته من مفاهيم ماكس فيبر التي تجعل الدولة أحد المظاهر التاريخية للسياسة)، أن التغييرات الواسعة للدولة التي تماثلها مع كل تنظيم سياسي مستقل أخذ في التراجع فلم يعد تحليل الظاهرة السياسية يختلط مع نظريات الدولة، التي انخفضت قيمتها الكشفية قبل وقت كبير ويفسر جزئياً هذا التراجع بتقدم الأنثربولوجيا الذي فرض الاعتراف بأشكال سياسية أخرى كما يتنوع علم السياسة الذي كان عليه شرح المظاهرة ، للمجتمع السياسي في البلدان الاشتراكية وفي البلدان وفي البلاد الخارجة من الاستعمار، وما أجبر الاختصاصيين على نقل مراكز اهتمامهم هو ضرورة مرتبطة بمستوى المعارف وبمستوى الوقائع، ولم يعد الذين نجحوا منهم (مفتونيين بمؤسسات الدولة). وقبل عشرين سنة عبر د. أيستون عن هذا التحول ملغياً النقائض الخاصة بتعريفات المجال السياسي من خلال الواقع الدولتي وحده وتؤدي هذه التعريفات في الحقيقة إلى التأكيد الصريح تقريباً على عدم وجود حياة سياسية قبل ظهور الدولة الحديثة (بالاندية، ٢٠٠٧، ص١٥٣)

لقد أصبح تغييرات الدولة سمة كل حياة اجتماعية، وطريقة تنظيم اجتماعي تعمل عندما تسود الحالة الثقافية، وضرورة ناجمة عن جوهر الطبيعة الإنسانية بالذات، وهي تشبه إذن بكل الوسائل التي تسمح بخلق وصيانة النظام في حدود مساحة محدد اجتماعياً: أنها تتجسد في الجماعة المحلية وهذا المفهوم بشكل خاص مفهوم المنظرين المحافظين الذين يريدون تمجيد الدولة بتجريدها من منظرها التاريخي وهكذا فالدولة عند (بونالد) هي واقع بدائي، وإذا يحقق كل مجتمع حكمه بها (بالانديه،ص١٥٥)

إن بنية الدولة في المجتمعات العربية وفق ما سبق ذكره كانت تقوم على سلطة تقليدية تتمثل بسلطة القبيلة والعشيرة وسلطة الدين أي أن هذه السلطة ترتكز وفق مفهوم (فيبر) على قوة التقاليد والعادات والأعراف، وعلى إنجازات الماضي والتراث الحضاري والسياسي(الكنعاني٢٠٠٧) .

ولما كانت الدول العربية ذا سلطة تقليدية فإنها عملت على تعزيز الثقافة التقليدية المتمثلة بالعادات والتقاليد والقيم.... وبالتالي فإنها قد ابتعدت عن ممارسة النهج الديمقراطي، رغم تبنيها الأنموذج الحديث في شكل الدولة المؤسسية، فقد كانت السلطة متركزة بأيدي قليلة، توجه جميع الموارد لخدمة مصالحهم الخاصة، وتمارس مختلف أشكال الاستبداد على المجتمع من أجل منع ظهور أي تكوين يعارض وجودها ويحيل دون استمرارها في مراكز السلطة، الأمر الذي خلق أزمة حادة في الهوية الوطنية وانقسامها إلى هويات فرعية، لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية في ضلها .

المطلب الثالث: العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق المعاصر والتنشئة السياسية بين سياسة السلطة والوعي السياسي للمجتمع

إن التطرق إلى العلاقة بين المجتمع العراقي بكل ما يكونه منن تعددية ثقافية و تنوعي إثني وديني وطائفي، وبين الدولة بوصفها تنظيماً سياسياً وجغرافياً و ايديلوجيا ومؤسسات سلطة تجمع مكونات هذا المجتمع ضمن إطار قانوني و دستوري يتمتع بالسيادة، ويقوم على أساس مبدأ العقد الاجتماعي الذي حقق طموحات ورغبات المجتمع في ظل تساوي أفراده وتمتعهم بالعدل والحقوق وعدم التمييز بيد أن بناء مجتمع المواطنة وتكوين الهوية الموحدة ليس بالأمر السهل فالمجتمع العراقي خاض تجربة سياسية بدأت منذ تشكيل الدولة العراقية الأولى عام ١٩٢١ وحتى سقوط النظام السياسي ٢٠٠٣ ، وحيث أن التعرف على طبيعة هذا المجتمع وتكوينه التعددي فضلاً عن طبيعة الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكمه يمثل منطلقاً أساسياً ومرتكزاً لا بد منه إذا أردنا أن نفهم واقع التنشئة السياسية في المجتمع العراقي وكيفية تشكيل الوعي السياسي للمجتمع (جالي،٢٠٠٩).

لقد مارست الأنظمة السابقة سياسات معينة من اجل فرض هيمنتها على المجتمع وضمان بقاء استمرارها في الحكم، فقد ابتدأت بنشر مفاهيم السلطة التي تدعم وتعزز نظامها وتتفق مع سياستها المتبعة فقد نشرت أفكارها المؤدلجة عن طريق الكتب المدرسية، فقد ابتدأت بفئة الأطفال باعتبارهم الفئة الأكثر تلقيا في المجتمع لأي فكر سياسي و اجتماعي لكي تتضمن تربية جيل مؤمن بسياستها بشكل كامل ، فقد نشرت سياسة الحزب الواحد وكذلك تقديس شخص النظام، وبالإضافة إلى المدارس فقد عملت كذلك على نشر فكرها عن طريق الصحف والمجلات التي كانت تابعة لها، ومنعت ظهور أي نوع السياسات أو الأفكار التي تعارض سياستها وتقف بالضد من سلطتها، وبالإضافة إلى ذلك عملت تلك الأنظمة على مصادرة الحريات ومنع قيام أي منظمات أو جمعيات من شأنها أن تقوم بتوعية أفراد المجتمع، بسياسة هذه الأنظمة، التي عملت على إقصاء مكونات المجتمع، وبناء مجتمع مؤمن بمبادئها وسياستها ويخدم مصالحها ، كل ذلك خلق لدى الشعب وعي مشوه بمفاهيم المجتمع الديمقراطي، فقد أدت سياسات الأنظمة إلى تعزيز الشعور بالهوية الفرعية وذلك بسبب مارسه من ظلم واضطهاد وإقصاء وتهميش المكونات المجتمع، فقد استخدمت ديمقراطية مفرغة من أي محتوى، من أجل أن يؤمن المجتمع بها لكنها، على الرغم من مناداتها بالديمقراطية شكلاً وليس مضموناً، فقــد اتبعت سياسة دكتاتورية، مما خلق لدى المجتمع خوف من مفاهيم الديمقراطية، التي قد تكون مثل المفاهيم التي نادى بها النظام السابق ولم يطبقها، أي ديمقراطية شكلية فقط لا علاقة لها بأي من مبادئ الديمقراطية الحقيقة

أن سياسة الخوف والرعب التي حاول النظام السابق خلقها في شخصية الفرد العراقي خلقت لديه وعي مشوه تجاه مفاهيم المجتمع الديمقراطي الأمر الذي دفعه إلى التخندق حول جماعاته الفرعية من أجل الاحتماء بها، وكانت نتيجة ذلك غياب الهوية الوطنية وظهور الهويات الفرعية التي لعبت دوراً في تحديد توجهات الأفراد وولاءهم وانتمائهم (دافيس،٢٠٠٨)

وبعد ان وضحنا في المبحث الاول اليات التنشئة السياسية وابعادها ومصادرها واوضحنا طبيعة التنشئة السياسية في الدول ذات المجتمعات التقليدية والعلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق تحديداً ماقبل ٢٠٠٣ وطبيعة التنشة السياسية آنذاك وما نتج عن تلك التنشئة من وعي سياسي مشوه ادى الى بروز تشضي الهوية الوطنية مابعد عام ٢٠٠٣ وتأسيساً على ذلك سنحاول في المبحث الثاني بيان ما للتنشئة السياسية من اثر على الهوية الوطنية من خلال تتبع السياسات المتعاقبة ماقبل ٢٠٠٣وما بعدها وما لها من اثر على الفرد العراقي .

المبحث الثاني

التنشئة السياسية ماقبل ٢٠٠٣ وما بعدها وأثرها على المجتمع و الهوية الوطنية

تؤثر التنشئة السياسية على تشكيل الهوية الوطنية من خلال تشكيل القيم السياسية وتعزيز الانتماء الوطني وتوجيه السلوك السياسي للافراد ، من خلال تعرض الأفراد للأنشطة السياسية والتعليم السياسي والثقافة السياسية.

ولعل أزمة الهوية الوطنية هي واحدة من أهم المشاكل التي تواجه العراق في الوقت الحالي، لذا سنقوم بدراسة التنشئة السياسية في العراق قبل عام ٢٠٠٣ وبعده وتأثيرها على الهوية الوطنية في ثلاثة مطالب اساسية .

المطلب الأول: سياسات الأنظمة السياسية السابقة وطبيعة المجتمع العراقـي مـا بعـد٢٠٠٣

لقد مر العراق بالكثير من الأزمات التي انعكست على تشكيل بنية الدولة العراقية، فمنذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام (١٩٢٠) حتى عام (٢٠٠٣) لم يكن هناك دور شعبي فعال في الساحة السياسية ولعل ذلك يعود إلى سياسة الإقصاء والتهميش التي مارستها الحكومات المتعاقبة خلال تلك الفترة (. أي أن الدولة الحديثة منذ أن تكونت في العراق كان الإقصاء والتهميش هو الهاجس الأول لها، فطوال الأعوام الـ (٣٧) من عمر الحكم الملكي في العراق ظل التهميش هو حصة أكبر الفئات في المجتمع العراقي وهم الشيعة، وكان الإقصاء حصة لأكبر الحركات السياسية العراقية ممثلة بالحزب الشيوعي العراقي، الذي كان يشكل منذ تأسيسه في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي القوة الأساس في الشارع السياسي العراقي، التي كانت تستطيع أن تحرك الشارع بأكثر مما تفعل أي قوة سياسية معارضة أخرى، بـل أكثر مما تفعل الحكومة والملك نفسه، ومع ذلك فقد كانت الاعتقالات والقمع والتعذيب والمنع من العمل العلني هو ما واجهه هذا التنظيم السياسي (وتوت،٢٠٠٤).

بمعنى آخر أن عمليات الإقصاء والتهميش قد طالت مكون معين دون آخر، فعلى الرغم من بروز ثوابت معينة في السياسات العامة للسلطات المتعاقبة رغم انعدام التنسيق المباشر فيما بينها، ظلت هوامش التأثير البريطاني والتركي والطائفي محتفظة بمكانتها في السياسة العراقية على طول الخط (المركز العراقي للمعلومات والدراسات ،٢٠٠٧).

ولو نظرنا إلى تلك السياسة بشكل عام سوف نجد بأنها لم تكن مقتصرة على إقصاء حزب معين في سبيل وصول حزب أخرى إلى مركز السلطة بل أن الأحزاب والقوى السياسية نفسها قد استخدمتها من أجل

المحافظة على بقائها في السلطة. فقد مارست تلك الأحزاب، لاسيما حزب البعث الذي سيطر على الحكم ل(٣٥)عاماً، سياسة القمع والتعذيب الجسدي والنفسي على أبناء الشعب بمختلف الطرق والأساليب، فقد كانت تقوم بالإساءات والضرب والتعذيب المتنوع الأشكال والاعتقال طويل الأمد دون سند قانوني، إضافة إلى المعارك العسكرية وقصف القرى والأرياف والإعدامات عبر أحكام تصدر من محاكم خاصة، وأصبحت الحياة السياسية وعضوية الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات المختلفة سبباً للاعتقال والسجن والتعذيب أو حتى الموت (حبيب،٢٠٠٥). إضافة إلى ذلك فقد عملت تلك القوى السياسية على نشر الخوف وعدم الثقة بين الناس ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد قامت بنشر سياستها المؤدلجة والبعيدة عن النهج الديمقراطي عبر الكتب المدرسية ووسائل الإعلام لغرض إعادة رسم توجهات الأفراد وجعلها تتلائم مع مصالحها الفئوية. ولعل خوف القوى السياسية المسيطرة على الحكم من ظهور قوى سياسية أخرى معارضة لها قد تعمل على القضاء عليها والتمركز في مواقع الحكم كان سبباً أساسياً في إتباع مثل هذه السياسة، فقد كان تقييد الحريات والسيطرة على المنظمات والجمعيات وفرض نظام عسكرة المجتمع وشن الحروب الداخلية والخارجية، والتي ساهمت بصورة كبيرة في إضعاف المجتمع وتشظي هويته الوطنية، والقسوة في التعامل والذي ساد العلاقات الاجتماعية ، لم يكن سوى نتيجة لذلك الخوف.

لقد كانت تلك السياسات متبعة طيلة فترة الدولة العراقية الحديثة (١٩٢٠ - ٢٠٠٣)، لكن السلطة الأخيرة التي حكمت العراق(١٩٦٨- ٢٠٠٣) كانت من أقسى السلطات التي شهدها تاريخ العراق، فقد قضت هذه السلطة على العراق نهائياً، إذا اختلطت الأوراق فأفرغ المجتمع من كل مقومات نهوضه فأصبح مجتمعاً راكداً خائفاً مكبوتاً تتجاذبه الأزمات وخنق الحريات (مرسول،٢٠٠٨).

وخلاصة الحديث أن تلك السياسات التي أتبعتها السلطات المتعاقبة خلال (٨٢) عاماً كان لها الأثر الكبير في تشكيل طبيعة المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣. فسياسة الخوف والعنف والإقصاء المتبعة من قبل تلك الحكومات أثرت بشكلاً بارز على حياة وسلوك المواطن العراقي وساهمت إلى حد بعيد بتشضي ولاءات الفرد الذي أصبح يخشى من ضعف الحكومة وتبدد السلطة ودكتاتوريتها.

فالفرد العراقي اليوم يشعر بتأزم وضعه والعودة إلى جذوره بالولاء لعشيرته والطرف الذي يطمئن إليه، لكن هذه الولاءات الفرعية التي ساهمت سياسة الحكومات السابقة في خلقها تؤدي في حقيقة الأمر إلى تقسيم النسيج المجتمعي إلى جهات متصارعة ومتحاربة فيما بينها من أجل الحصول على السلطة (محمد،٢٠٠٨)

المطلب الثاني: أزمة الهوية في المجتمع العراقي ما بعد ٢٠٠٣

يعد مفهوم الهوية في العراق، أحد المفارقات الكبرى في التاريخ العراقي الحديث، الذي تحول إلى إشكالية مثيرة للجدل النظري والعلمي، ولعل فكرة الهوية الوطنية العراقية ترتقي إلى مصاف الدرجة الأولى وذلك لكونها الفكرة القادرة على استقطاب الفكر الاجتماعي والقوى السياسية صوب تكاملها الذاتي (الوطني)، فهي المقدمة التي تخدم الجميع بقدر واحد، لاسيما بعد أن عبرت عن هذه المفارقة معظم الأحزاب السياسية والمرجعيات الدينية المتجسدة تاريخياً وثقافياً في الأفكار والقيم المتعلقة بقضايا الانتماء الوطني إلى مصادر تفرقه و اختلاف (جبر،٢٠٠٨).

فالعراق كيان مركب من أثنيات وأديان وقبائل وطوائف منذ أقدم العصور، تتداخل وتتعايش مع بعضها البعض، وترتبط كل جماعة منها بمرحلة تاريخية معينة من تاريخ العراق الاجتماعي، وبالرغم من هذا التداخل والتفاعل والتعايش بين هذه الجماعات الاجتماعية فقد بقيت الحدود الجغرافية لا تتطابق مع حدود

المشاعر القومية والدينية والطائفية، وذلك للنزعة الأبوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية التي لا تزال تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم (ابو دان، ٢٠٠٧).

أن ما تتعرض له الهوية الوطنية العرقية، من تحول هائل حدث بعد الغزو الأمريكي للعراق، ونتيجة لما تعرض له الفرد من ضغوط في ظل الحكم الدكتاتوري الاستبدادي جعله يبحث عن ظل يستظل به، فلم يجد ملجأ له غير الهيئات الإرثية، التي ترتبط بـ (القبيلة والعشيرة ....) ليتحقق من خلالها الأمن والاستقرار، في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفرها له، وفي الوقت الذي استقوى به الفرد بهويته الفرعية فأن هذه الهوية استقوت به أيضاً، ولعل التفاف الأفراد حول هذه الهويات شكل عبئاً على مفهوم المواطنة، بل انتهاكاً لها حين تحول ولاء الفرد إلى ولاء آخر شكل بديلاً عن الولاء الوطني فأصبح عائقاً أمام بناء مواطنة (ابو دان، ص٩٧).

إذا فلا شك أن أزمة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار أفراد المجتمع كافة في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع، ويحدث ذلك عندما تشعر أحدى المجموعات المكونة للمجتمع بما يسمى بـ ((الحرمان النسبي)) اي شعورهم بحرمانهم من حقوق يتمتع بها أشخاص آخرون في المجتمع نفسه). وربما تكون أزمة الهوية هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة وعي بها، وأزمة تفاهم وحوار مع الآخرين وتقبلهم (الزبيدي،٢٠٠٧).

لكن لا يهمنا في هذه النقطة الإشارة إلى تاريخ أزمة الهوية بالمجتمع العراقي بقدر اهتمامنا بظهورها بصورة واضحة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فكما هو واضح أن العراق كيان مركب من عدة طوائف وإثنيات ومذاهب وأديان، فلو نظرنا إلى الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ ولنقل منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ ، نجد أن الحكومات المتعاقبة التي تشكلت بفعل السياسة البريطانية، كان فيها تشضي واضح للهوية الوطنية، أي أن أغلب هذه الحكومات عملت على إقصاء الآخر ولا أقصد هنا طائفة معينة بل أنها عملت على إقصاء أي مكون كان بعارض سياستها، ولعل هذا الأمر خلق هوية متصدعة، فنتيجة لسياسة هذه الحكومات التي مارست الإقصاء والتهميش والاضطهاد، أتجه الفرد للانتماء إلى مكوناته الفرعية كالأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي يجد فيها الأمن والحماية من بطش السلطة الحاكمة الأمر الذي أدى إلى خلق هويات فرعية إلى جانب الهوية الوطنية، وجاءت الحرب الأمريكية - العراقية لكي تعزز الشعور بالانتماء لهذه الجماعات الفرعية وخصوصاً أن العراق بعد تاريخ ٩/٤/٢٠٠٣ عاش في حالة غياب تام للدولة ومؤسساتها، دفع الفرد إلى التخندق حول جماعاته الفرعية، ولعلنا لاحظنا التجاء الأفراد إلى العشيرة ورجال الدين، الذين لعبوا دوراً كبيراً في ضبط سلوك الأفراد وتحقيق نوع من الاستقرار، بعد حالة الانفلات الأمني التي شهدها العراق.

ولو نظرنا إلى فترة ما بعد ٢٠٠٣ ، أي إلى السياسة الأمريكية في العراق لوجدناها مشابهة إلى السياسة البريطانية التي تشكلت الدولة العراقية الحديثة وفقها من حيث تقسيمها الطائفي.

لقد كانت أولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة قبل محاربة مفاهيم استبداد النظام السابق، وتم الخلط بين قانون اجتثاث البعث وقانون تحرير العراق، وبين التنظيم الجديد للمجتمع العراقي وتقسيمه علـــى أســـس المحاصصة الطائفية والملاحظ أن أول من تبنى خطاب الانتقال من المفاهيم الوطنية إلى المفاهيم الطائفية هي إدارة الاحتلال الأمريكية ، ومن ثم وسائل الإعلام العربية والغربية. وقد تلا ذلك التركيز على مفردات شيعي وسني وكردي ... الخ التي لم تكن متداولة قبل

الاحتلال في الخطاب السياسي، بل كانت مستهجنة من أطياف المجتمع العراقي كافة، وحتى من الفرقاء السياسيين، إلى أن جاء بريمر (الحاكم المدني الأمريكي للعراق) وبدأ الحديث عن المثلث المعني للمقاومة بوصفه حجر زاوية في التأسيس لهذا النوع من الخطاب(ابراهيم،٢٠٠٥).

أن الاحتلال الأمريكي للعراق قد عرض الهوية الوطنية العراقية لأكبر أزمة في تاريخ العراق الحديث، وقد بلغ مستوى تمزيق الهوية إلى حد قبول البعض بتقسيم البلاد وإشعال حرب أهلية، أن قراءة بسيطة في سنوات الاحتلال الأمريكي للعراق تؤكد أنـــه كان الأسوء على وحدة وهوية العراق (١). بل أن السياسة الأمريكية كانت أسوء من السياسة البريطانية، فبالرغم من أن السياسة البريطانية أقامت الدولة العراقية على أساس طائفي ضم فئة أو طائفة معينة وأقصى آخر، إلا أن الاحتلال البريطاني وحد ثلاث ولايات الموصل، البصرة بغداد المنسلخة عن الدولة العثمانية وجعل منها العراق، في حين سعى الاحتلال الأمريكي إلى إتباع سياسة من شأنها تفكيك مناطق العراق وتكوين أقاليم مستقلة ومن دون شك نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق سياستها والوصول إلى الهدف الذي كانت تسعى إليه، وهو تقسيم العراق إلى أقاليم حيث ليس من مصلحتها تكوين هوية وطنية موحدة لأن ذلك سوف يخلق دولة قوية، لا يمكن التصدي لها، وبالتالي ضرب مصالحها السياسية والاقتصادية ، ولعل ذلك ما أكد عليه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (هنري كيسنجر) والذي لم يتردد في الإفصاح عن نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في العراق عندما صرح بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٤ لشبكة (CNN) الأمريكية بقوله ((لا مصلحة لنا في إبقاء العراق متحداً))، وبذلك يمكن القول بأن احتلال العراق قد ساهم في تعميق أزمة الهوية التي يعانيها العراق منذ زمن بعيد من خلال مساهمته في تفكيك رموز الهوية الوطنية الرئيسية وتكريس مفاهيم الطائفية والعرقية إلى الدرجة التي يمكن أن نقول فيها بأن العراق يمر بمرحلة الهوية المفقودة (الزيدي،ص٢٤).

المطلب الثالث : الانفتاح الثقافي للمجتمع العراقي وتأثير الصراعات السياسية على التمسك بالثقافة التقليدية

لقد نفض العراق عنه بعد نيسان ٢٠٠٣، غبار نصف قرن من الحكم العسكري والتسلطي، فورث ارثاً شائكاً من الحروب المدمرة والعقوبات الكاسحة، وسوء الحكم، وسوء الإدارة، وحكم الأسرة والفساد. أدت هذه الظروف إلى استنزاف الموارد ودمـــار المجتمع المدني، وإضفاء الطابع الشخصي على مؤسسات السلطة، وخلفت وراءها أمة تنوء تحت ثقل التشظي الشديد، وتعاني من أزمة هوية طاحنة (عبد الجبار واخرون، ٢٠٠٧).

لقد شهد العراق بعد سقوط النظام السابق، انفتاح كبير من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فبعد أن كان العراق بلداً يعاني من الفقر والتخلف والإقصاء والتهميش والقمع ومصادرة الحريات، وسلب حرية التعبير عن الرأي .... الخ، وذلك بفعل الأنظمة السياسية السابقة التي حكمت هذا البلد، أصبح العراق اليوم وبعد سقوط تلك الأنظمة الدكتاتورية، بلداً منفتح من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد ظهرت العديد من المؤسسات والجمعيات والنقابات التي أخذت على عاتقها حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من تسلط الحكومة، وكذلك القيام بعمليات التوعية والتثقيف وذلك عن طريق إصدار الكتب والمجلات والصحف.

لكن على الرغم من هذا الانفتاح الذي شهده المجتمع العراقي إلا أنه اصطدم مع أزمة قد تكون سبباً في تقسيم العراق مستقبلاً، ألا وهي أزمة الهوية التي خلفتها سياسات الأنظمة السابقة، والتي يمكن أن تشكل عائقاً كبيراً في سبيل بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي(صالح، ٢٠٠٧).

وقد سبق أن أشرنا إلى أن ما تعرض له الفرد من ضغوط في ظل النظام السابق، وما واجهته من مشكلات بعد سقوط النظام الدكتاتوري، كل هذا جعله يبحث من ظل يستظل به، فلم يجد ملجأ له غير الهيئات الأرثية التي ترتبط بـــ العشيرة والقبيلة) ليتحقق من خلالها الأمن والاستقرار الأمر الذي أدى إلى خلق ولاء فرعـــي للعشيرة أو للطائفة أو القبيلة التي ينتمي لها الفرد، وبالتالي ضعف الولاء الوطني، الذي يشكل العامل الأساس الذي يمكن من خلاله تجاوز الأزمات التي مر بها المجتمع العراقي، وبناء مجتمع يتمتع بكل مقومات الديمقراطية.

أن هذا الولاء الفرعي خلق نوع من الصراع داخل المجتمع فقد أصبح كل فرد يعمل لصالح الطائفة أو الفئة التي ينتمي إليها، ولا يعمل من أجل الصالح العام، بل أن الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، أصبحت تتصارع من أجل الوصول إلى السلطة، الأمر الذي جعل العراق أشبه وما يكون بساحة قتال بين الطوائف والمكونات المختلفة للشعب العراقي. ونتيجة لهذا الصراع أصبح العراق يعاني من انقسامات في نسيجه الاجتماعي، ومن دون شك أن هذه النتيجة هي ما تطمح السياسة الأمريكية إلى تحقيقها، من خلال نظام المحاصصة الطائفية، الذي عزز شعور الفرد بانتماءاته الفرعية، وخلق بلداً مقسماً على أسس طائفية ومذهبية وعرقية .....

وكما عبر البعض أن العراق الجديد أي عراق ما بعد الاحتلال هو عراق مفتوح على كافة الاحتمالات، فهو ليس دولة بالمعنى السليم للكلمة، كما أصبح كـــل تحرك أو تطور شهده العراق ينطلق من دافع طائفي ضيق، ويستهدف أيضاً مصالح طائفية ضيقة. يمثل العراق الآن تجسيداً حياً وشبه كامل لحالة الطبيعة التي تحدث عنها (هويز)، فكل جهة تدعى أنها الممثل الشرعي الوحيد للسيادة، والمخول بالتالي احتكار السلطة بصرف النظر عما إذا كان هذا التخويل من مرجعية دينية أو أخرى دنيوية، أو كان بدافع من مصلحة ذاتية أو مذهبية. أن تقاسم السلطة بين أحزاب الهوية قائم علـــى اسس س طائفية بعيداً عن أي اهتمام بمنطق الدولة الحديثة)، ولعل ما زاد من حدة الصراع تعدد المرجعيات التي ينتمي إليها الأفراد، وفقدان فكرة المرجعية العامـــة الوطنية والقومية، أي فقدان فكرة المرجعية على مستوى الدولة والمجتمع والنخـــب الثقافية والسياسية بشكل خاص، وهي نتيجة يمكن رؤية أغلب ملامحها في ظاهرة انعدام الاتفاق على أبسط مقومات الوحدة بعد سقوط الصدامية التي كانت فضيلتها التاريخية" الوحيدة تقوم في صنعها أسس الوحدة المعارضة للتوتاليتارية والدكتاتورية، ومن ثم التمهيد لإدراك القيمة الأخلاقية والأهمية السياسية لفكرة الحرية والنظام (الحقوق) (الجنابي، ٢٠٠٦). وقد أدى هذا الصراع وعدم الاتفاق إلى تصاعد موجة الإرهاب العشوائي، والمقاومة الملثمة لقطاع الطرق واللصوص، وفساد السلطة والنخب السياسية وانحدارها صوب أشد الأنماط تخلفاً وتقليدية من جهوية وعرقية وطائفية وحزبية ضيقة إلى إفساد فكرة الحرية والديمقراطية والحق والسلام الاجتماعي والوطني وكـل القيم القادرة على انتشال العراق من أزمته التاريخية الكبرى(الجنابي، ص٣٥).

نستنتج مما سبق ذكره أن الفرد نتيجة ما يتعرض له من أزمات، يصبح أشـــد تمسكاً بثقافته التقليدية، وأكثر توجهاً نحو الانتماء إلى جماعاته الفرعية التي يجد فيها قوته وبالتالي فأن هذه الجماعات هي أيضاً تقوم بتعزيز قوتها عن طريقه. وكما أشرنا سابقاً، فأن هذه الجماعات ترفض أي ثقافة وافدة وتعدها تهديداً لها، وتمزيقاً لبنيتها، لأنها بنية إرثية يكون الانتماء لها موروثاً يجيء من خلال التوالد والوراثة، لا يختاره الأفراد، بل يفرض عليهم، ما يقتضي الالتحام والمناصرة من أجل تأمين سلامة الطائفة.وهذا الأمر يجعل كل جماعة مواجهة مع جماعة أخرى في سبيل تأمين سلامتها وتحقيق مصالحها وإثبات ذاتها في مجتمع يعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثالث

التنشئة السياسية وترصين المفاهيم لبناء هوية وطنية نحو التعايش السلمي

تؤثر التنشئة السياسية في العراق على بناء هوية وطنية نحو التعايش السلمي. من المهم أن ندرك أهمية ترصين المفاهيم الديمقراطية والوطنية والاجتماعية لبناء هوية وطنية نحو التعايش السلمي في العراق الراهن، وبعد ان بينا في المباحث السابقة ما للتنشئة من اليات ومصادر وابعاد وما هي طبيعتها في العراق ماقبل عام ٢٠٠٣ وما بعده وتأثيرها البالغ في تشضي الهوية الوطنية سنسعى في هذا المبحث الى توضيح دور التنشئة الاجتماعية - السياسية ،في تعزيز الوحدة الوطنية عبر ما تقوم به مؤسساتها من غرس قيم نبيلة تقتضي الإيمان بثقافة الحوار وقبول الآخر كشريك أساس في الوطن الواحد، وتوعية المواطنين بحقوقهم و واجباتهم ، وحثهم على المساهمة في الحياة السياسية، في ثلاث مطالب اساسية :

المطلب الأول :دور التنشئة السياسية في تبني ونشر ثقافة الحوار .

تمنح الثقافة المتجانسة قوة مميزة خاصة بالمجتمع ، وتساعد على حس مجتمعي تكافلي ، وتسهل عملية التواصل والتماسك الداخلي بين الأفراد ، وتمكن المجتمع من الاعتماد على ولاء أفراده وحشد تأييدهم عند الضرورة. وهذا يعني أن المجتمع بحاجة الى تبني ونشر ثقافة حوار مشتركة باعتبارها ضرورة إنسانية ومنهاج عمل يؤسس لسلوك اجتماعي قويم ومتوازن ، هذه الثقافة تسهم بشكل فاعل في إشاعة ثقافة سياسية تكون نتاج لخطط التنشئة الاجتماعية - السياسية (العنبكي،٢٠١٠).

على الرغم من أهمية ثقافة الحوار في حياة المجتمعات وتطورها الحضاري ، إلا أن بلدان العالم الثالث ومنها العراق عانت كثيراً من الفلسفة الأحادية في العقيدة و الرأي كمخرجات العملية الاستعمار الغربي من جهة، وعمليات التنشئة الاجتماعية - السياسية في تلك المجتمعات من جهة أخرى، فقد حطمت المرجعية الاستعمارية لعموم هذه البلدان الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأحلت مناهج تعليم وأنماط من التربية تجعل من المستعمر (الأنا) المتقدم وصاحب العلم والحضارة ، و شعوب العالم الثالث المتلقي للثقافة والحضارة ، وبالتالي التابع ، وإشاعة الشخصية السلبية المتلقية البعيدة عن ثقافة الحوار (الطائي ،٢٠١٠) .

أن التواصل والحوار في العراق لم ينقطع في أي حقبة تاريخية ،الا أن هذا الحوار كان ينقصه الانفتاح والعقلانية في إطار خلق التعايش بين العراقيين، وبعد سقوط النظام السابق سنة (٢٠٠٣) أتيحت للعراق فرصة إعادة منهجية الحوار بين أطرافه الرئيسة ، وهو ما حدث فعلاً ، إلا أنه لم يكن حواراً (عراقياً عراقياً) بالمعنى الدقيق للكلمة ، وإنما كان حوار عراقي بإرادة أمريكية ، ولم يسمح حتى للأمم المتحدة بإدارة الحوار، فكان الحوار في بعض جوانبه مكروهاً ، أو على أقل تقدير أكرمت أطراف معينة عليه(الزيدي،ص١١٢)

كما أن الحوار العراقي لم يكن برعاية أمريكية فحسب ، وإنما كان للعامل الخارجي (الاقليمي والدولي) دوراً كبيراً فيه، لذلك فإن ثقافة الحوار المطلوب نشرها وتبنيها في المجتمع العراقي ينبغي أن تسهم بشكل فاعل في خلق ثقافة سياسية تكون نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية – السياسية للمجتمع العراقي ، كما يتوجب أن تستوعب كل أبناء المجتمع العراقي على اختلاف انتماءاتهم في إطار واحد يمهد الى ترسيخ الهوية الوطنية .

المطلب الثاني : دور التنشئة السياسية في تعزيز الوعي السياسي.

تسهم التنشئة الاجتماعية - السياسية في تعزيز مستوى الوعي السياسي للأفراد ومن ثم تعريفهم وتعليمهم بالنسق السياسي وربطهم به وكيفية تعاملهم معه ، هذا النسق الذي يقوم أساساً على القوة

المؤسسة للدولة حيث تعمل الدولة عاملاً للتماسك بين المؤسسات المختلفة المكونة للتشكيلة الاجتماعية ، أي أن الدولة هي النسق الذي تتكيف به أو بداخله كل التناقضات السائدة في المجتمع .

يمثل الوعي الطريقة التي يفكر بها الإنسان ،و الوسائل التي تساعدنا لفهم الأشياء والعالم من حولنا ، وهذا يستند في المقام الأول على البيئة الاجتماعية (فيما تشتمل عليه إذ يحدد الوجود الاجتماعي للأفراد درجة الوعي التي يكونون عليها (محمد،١٩٨٤) .

ويرى بعض الباحثين ، أنه لا يمكن إدراك الوعي السياسي الا من خلال فهم الوعي الثقافي ، لذا فإنهم يؤكدون على وجوب الالمام أولاً بدلالة الوعي الثقافي باعتباره يشير الى كل القيم الايجابية التي تشمل الغاء استغلال الإنسان للإنسان وإقامة علاقات اجتماعية عادلة بين مختلف فئات المجتمع(عطا،١٩٧٧). ولا يتحقق ذلك الا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية التي تعمل على رفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي للأفراد على نحو يجعل أفراد المجتمع يدركون تماماً بوضوح أهداف التقدم الاجتماعي نحو الوحدة الوطنية .

يمثل الوعي السياسي (political consciousness) : شكلاً من أشكال الوعي الاجتماعي ودورهم في العملية السياسية ومشاركتهم في التصويت والسلوك الانتخابي واتجاهاتهم السياسية ، من أجل تقويم الواقع السياسي لمجتمعهم والتعرف على ما ينبغي دعمه أو تغييره في هذا الواقع (الرشدان، ١٩٩٦)

لذلك فالوعي السياسي يعد عاملاً مساعداً في الممارسة السياسية الرشيدة ، وذلك ان الفرد الواعي سياسياً يمتلك القدرة على فهم مواطن الخطأ ويدعو الى تثبيت مواطن الصواب ودعمها وتنميتها ، فضلاً عن إنه يكون واعياً ومؤهلاً لمعرفة واجباته وحقوقه التي يكفلها الدستور والقانون وكيفية ممارستها والانخراط في العمل السياسي عن طريق التنظيمات والتجمعات السياسية والشعبية .

يسهم الوعي السياسي في فهم وإدراك الواقع المحيط بهم ، سواء أكان الواقع السياسي أو الاجتماعي أو التاريخي للمجتمع الذي يعيشون فيه ، مما يمكن الأفراد من بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم الى المشاركة في الحياة السياسية ، ويتطور ذلك الفهم والإدراك عبر المعارف والمعلومات السياسية ، سواء المقصودة أو غير المقصودة عن البيئة المحلية والقومية والعالمية التي ينقلها ويترجمها المنشئون على اختلافهم الى الأعضاء الجدد . وعليه فإن عملية رفع الوعي السياسي داخل المجتمع تتطلب السعي في اتجاه العمل على بناء ثقافة سياسية وطنية قائمة على المشاركة والحوار وقبول الآخر (النعاس،٢٠١٢).

المطلب الثالث : دور التنشئة السياسية في تفعيل المشاركة السياسية .

تعد المشاركة السياسية سلوكاً يتعلمه الفرد ويكتسبه في عملية التنشئة الاجتماعية - السياسية ، أي هناك علاقة وثيقة بين إتاحة الفرصة ليؤدي دوراً فعالاً داخل مؤسسات التنشئة المبكرة كـ (الأسرة والمدرسة) ، وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفعالية في الحياة السياسية فيما بعد.

تعني المشاركة السياسية ذلك الشكل من الممارسة الاجتماعية التي تتيح لأفراد الشعب حق المشاركة في وضع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها ، وهي بذلك تعد الدعامة الأساسية لقيام الدولة الديمقراطية الوطنية واستمرارها (حرب،١٩٨٧)

تعد الانتخابات النشاط الأكثر شيوعاً لأداء للمشاركة السياسية ، فهي عملية وطنية وأساسية يمارسها الأفراد ليعبروا خلالها عن إرادتهم وتوجهاتهم الاجتماعية والسياسية في اختيار ممثليهم في الحكومة ، فالمشاركة السياسية سلوكاً تطوعياً أو نشاطاً إرادياً ، يكتسبه الفرد عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية - السياسية التي تتيح لذلك الفرد حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وفي اتخاذ القرارات (الزيباري،٢٠٠٦) .

عادة ما تكون المشاركة السياسية قرينة نمط معين من الثقافة السياسية أو تعبيراً عنها ، ففي ضوء الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ، ومن ثم فإن المشاركة السياسية بوصفها تعبيراً عن علاقة التفاعل بين المواطنين والنظام السياسي والمكرسة في إطار بنية سياسية معينة تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية (ابراش، ص٢٤٢)

أن طبيعة التنشئة الاجتماعية - السياسية التي يتلاقها المواطن وطبيعة الثقافة السياسية التي تنهل منها هذه التنشئة تؤديان دوراً كبيراً في فهم المواطن لحقوقه السياسية وعلى رأسها حقه في المشاركة واتخاذ القرار - سلباً أو إيجاباً - فالتنشئة الاجتماعية - السياسية تعد المواطن السياسي نظرياً والمشاركة السياسية تؤكد وجوده عملياً (ابراش ،ص٢٣٥)

إذا المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعرفية والأخلاقية ، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة .

وقد أدت المرجعيات الدينية في العراق دوراً ايجابياً في تعزيز الوحدة الوطنية ، عن طريق حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات واختيار الأفضل والأصلح ممن يؤتمن على شئون البلاد والعباد ، ولا يخفى في ذلك دور المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف والمتمثلة بالسيد "علي السيستاني"، فضلاً عن باقي مراجع الحوزة العلمية (خليف،٢٠١٠)

الخاتمة

يؤكد هذا البحث على أهمية التنشئة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني في العراق. وتشير النتائج إلى أن التنشئة السياسية تؤثر على تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني في العراق.

يجب أن ندرك أن التنشئة السياسية هي عملية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل، بما في ذلك العلاقة بين السلطة والمجتمع، والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لذلك، يجب أن نعمل على تعزيز التنشئة السياسية في العراق من خلال تعزيز العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتحسين الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصل إليها هذا البحث، يمكن أن نوصي بما يلي:

- تعزيز العلاقة بين السلطة والمجتمع في العراق من خلال تعزيز الحوار الوطني والتعاون السياسي.
- تحسين الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- تعزيز التنشئة السياسية في العراق من خلال تعزيز التعليم السياسي والتدريب السياسي.
- تعزيز الانتماء الوطني في العراق من خلال تعزيز الهوية الوطنية والانتماء الوطني.
- إجراء المزيد من البحوث حول التنشئة السياسية في العراق وتأثيرها على تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني.

المصادر باللغة العربية

١- ابراش ،ابراهيم. ١٩٩٨ . علم الاجتماع السياسي . الاردن . دار الشروق .
٢- ابراهيم،حسنين توفيق . ٢٠٠٥ . التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص. دبي. مركز الخليج العربي للابحاث.
٣- ابراهيم،هدى سيد.١٩٩٥. التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالاستقلالية . القاهرة.
٤- ابو دان،منذر حسن . ٢٠٠٧. اثر ازمة الهوية على مشروع المصالحة الوطنية ...عراق الصراع والمصالحة . مركز الحوار المتمدن،ط١.
٥- بالاندية ،جورج . ٢٠٠٧. الانثربولوجيا السياسية . ترجمة علي المصري. بيروت .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .ط١ .
٦- جالي ،عقيل عبد .٢٠٠٩. جدلية الهوية ومفهوم المواطنة إشكالية الولاء والانتماء في العراق الراهن .اطروحة دكتوراه .كلية الاداب. جامعة بغداد.
٧- جبر،لؤي خزعل .٢٠٠٨ .الهوية الوطنية العراقية .بغداد. المركز العراقي للمعلومات والدراسات.
٨- الجنابي، ميثم.٢٠٠٦. اشكالية العراق(صراع من اجل المستقبل).بغداد. مجلة مدارك. مركز مدارك للبحوث والدراسات . العدد ٤ .
٩- حرب،اسامة الغزالي .١٩٨٧. الاحزاب السياسية في العالم الثالث.الكويت .عالم المعرفة.
١٠- خليف، باسم عبد السادة.٢٠٠٣. دور المرجعيات الدينية في العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣. رسالة ماجستير غير منشورة .كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد.
١١- دافيس،اريك ،٢٠٠٨. مذكرات دولة . ترجمة حاتم عبد الهادي . بيروت . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ط١.
١٢- الرشدان،عبدالله. ١٩٩٩. علم اجتماع التربية .الاردن . مطبعة الارز. ط١.
١٣- الزبيدي،رشيد عمارة ياس.٢٠٠٧ . ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال .بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
١٤- الزيباري،طاهر حسو . ٢٠٠٦. دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية . اربيل. دار اراس.
١٥- السالم،فيصل . اساسيات التنشئة الاجتماعية ... دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي .الكويت .
١٦- صالح،ثناء محمد. ٢٠٠٧ .هوية المنتمي واللامنتمي (الفعل الاجتماعي العراقي عبر مسيرته التطورية ما بعد ٢٠٠٣ .بغداد.مجلة مدارك. مركز مدارك للبحوث والدراسات .العدد٦.
١٧- الطبيب،مولود زايد. ٢٠٠١. التنشئة السياسية :دورها في تنمية المجتمع . الاردن. المؤسسة العربية الدولية للنشر .ط١.
١٨- عطا ،محمد مصطفى.١٩٧٧. نحو وعي جديد.مصر. دار المعارف للطباعة والنشر .
١٩- العنبكي،طه حميد حسن. ٢٠١٠. التنشئة الاجتماعية -السياسية في الجامعة العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار. المجلة السياسية والدولية . كلية العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية . السنة (٤)، العدد(١٤).
٢٠- الكنعاني،عادل ياسر ناصر .٢٠٠٧. السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع . بغداد .
٢١- لطائي ،صالح عباس . ٢٠١٠. دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار .المجلة السياسية والدولية .كلية العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية ،السنة (٤)، العدد(١٤).
٢٢- محمد ،محمد علي. ١٩٨٩. اصول علم الاجتماع السياسي:السياسة والمجتمع في العالم الثالث .الاسكندرية . دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع .ج٣.
٢٣- محمد، محمد علي.١٩٨٤. الوعي والتنمية من الداخل .الاسكندرية.دار المعرفة الجامعية .
٢٤- منصور،بلقيس احمد.٢٠٠٤. الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي:دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى. القاهرة . مكتبة مدبولي .
٢٥- المنوفي، كمال .١٩٨٠. الثقافة السياسية للفلاحين المصريين دراسة ميدانية في قرية مصرية.بيروت . دار ابن خلدون. ط١.
٢٦- مير،لوسي .١٩٨٧. مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية. ترجمة : شاكر مصطفى سليم .بغداد. دار الحرية للطباعة.
٢٧- النعاس، صباح . ٢٠١٢. السلوك الديمقراطي والمشاركة السياسية في العراق. بغداد. مجلة دراسات سياسية . بيت الحكمة . العدد ٢٢.

المصادر باللغة الانكليزية

1- Abrash, Ibrahim. 1998. Political Sociology. Jordan. Dar Al-Shorouk.
2- Ibrahim, Hassanein Tawfiq. 2005. Democratic Transformations in Iraq: Constraints and Opportunities. Dubai. Gulf Arab Research Center.
3- Ibrahim, Hoda Sayed. 1995. Socialization and its Relationship to Independence. Cairo.
4- Abu Dan, Munther Hassan. 2007. The Impact of the Identity Crisis on the National Reconciliation Project... Iraq Conflict and Reconciliation. Center for Civilized Dialogue, 1st ed.
5- Balanda, George. 2007. Political Anthropology. Translated by Ali Al-Masry. Beirut. University Foundation for Studies and Publishing. 1st ed.
6- Jali, Aqeel Abdul. 2009. The Dialectic of Identity and the Concept of Citizenship: The Problem of Loyalty and Belonging in Contemporary Iraq. PhD Thesis. College of Arts. University of Baghdad.
7- Jabr, Louay Khazal. 2008. Iraqi National Identity. Baghdad. Iraqi Center for Information and Studies.
8- Al-Janabi, Mitham. 2006. The Problem of Iraq (Struggle for the Future). Baghdad. Madarek Magazine. Madarek Center for Research and Studies. Issue 4.
9- Harb, Osama Al-Ghazali. 1987. Political Parties in the Third World. Kuwait. World of Knowledge.
10- Khalif, Basem Abdul Sada. 2003. The Role of Religious References in the Political Process in Iraq after 2003. Unpublished Master's Thesis. College of Political Science. University of Baghdad.
11- Davis, Eric, 2008. State Memoirs. Translated by Hatem Abdul Hadi. Beirut. Arab Foundation for Studies and Publishing. 1st ed.
12- Al-Rashdan, Abdullah. 1999. Sociology of Education. Jordan. Al-Arz Press. 1st ed.
13- Al-Zubaidi, Rashid Amara Yas. 2007. The Iraqi Identity Crisis Under Occupation. Beirut. Center for Arab Unity Studies.
14- Al-Zibari, Taher Hasso. 2006. The Role of Kurdish Women in Political Participation. Erbil. Dar Aras.
15- Al-Salem, Faisal. Basics of Socialization... Field Studies in Some Gulf States. Kuwait.
16- Saleh, Thanaa Mohammed. 2007. The identity of the affiliated and the non-affiliated (Iraqi social action through its developmental path after 2003. Baghdad. Madarek Magazine. Madarek Center for Research and Studies. Issue 6.
17- Al-Tabib, Mawloud Zayed. 2001. Political socialization: its role in developing society. Jordan. Arab International Publishing Foundation. 1st ed.
18- Atta, Muhammad Mustafa. 1977. Towards a new awareness. Egypt. Dar Al-Maaref for Printing and Publishing.
19- Al-Anbaky, Taha Hamid Hassan. 2010. Social-political socialization in the Iraqi university and its role in developing the culture of dialogue. Political and International Journal. College of Political Science / Al-Mustansiriya University. Year (4), Issue (14.(

20- Al-Kanaani, Adel Yasser Nasser. 2007. Political authority and its role in achieving social and political stability in society. Baghdad.
21- Lataie, Saleh Abbas. 2010. The role of universities in establishing the culture of dialogue .Political and International Magazine. College of Political Science / Al-Mustansiriya University, Year (4), Issue (14.
22- Muhammad, Muhammad Ali. 1989. Principles of Political Sociology: Politics and Society in the Third World. Alexandria. Dar Al-Ma'rifah University for Publishing and Distribution. Vol. 3.
23- Muhammad, Muhammad Ali. 1984. Awareness and Development from Within. Alexandria. Dar Al-Ma'rifah University.
24- Mansour, Balqis Ahmed. 2004. Political Parties and Democratic Transformation: An Applied Study on Yemen and Other Countries. Cairo. Madbouly Library.
25- Al-Manoufi, Kamal. 1980. The Political Culture of Egyptian Peasants: A Field Study in an Egyptian Village. Beirut. Dar Ibn Khaldun. 1st ed.
26- Mir, Lucy. 1987. Introduction to Social Anthropology. Translated by: Shaker Mustafa Salim. Baghdad. Dar Al-Hurriyah for Printing.
27- Al-Naas, Sabah. 2012. Democratic Behavior and Political Participation in Iraq. Baghdad. Journal of Political Studies. Bayt Al-Hikma. Issue 22.